مدفوعة بالإجراءات التيسيرية التي تصدرها وزارة التجارة لتسهيل تأسيس الشركات والترخيص لها

إقبال المواطنين على العمل الخاص مستمر.. 123 شركة متناهية الصغر رخصت في 6 أشهر

حل وتصفية وإلغاء ترخيص لـ 1146 شركة وفرعاً في أول 6 أشهر من العام

تأسيس 11 شركة وإصدار 23 ترخيصاً لشركات مساهمة من يناير إلى يونيو

إصدار 873 ترخيصاً تجارياً لمختلف القطاعات في أول 6 أشهر من 2023

«التراخيص» أنجزت 7333 معاملة لشركات الشخص الطبيعي.. والاعتباري

طارق عرابي

مازال إقبال المواطنين على خوض غمار العمل بالقطاع الخاص وبدء مشاريعهم يشهد زخما مستمرا في ظل جهود وزارة التجارة وقراراتها التيسيرية خصوصا على أصحاب المشاريع متناهية الصغر، إذ شهد السوق المحلي بدء نحو 123 مواطنا ومواطنة العمل في القطاع الخاص عبر بوابة المشاريع متناهية الصغر خلال أول 6 أشهر من 2023، إذ أظهرت بيانات حصلت عليها «الأنباء» أن إجمالي أعداد التراخيص الصادرة لشركات مشاريع متناهية الصغر خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو 2023 بلغ 123 ترخيصا.

وأظهرت البيانات أن الكويت شهدت تأسيس 11 شركة مساهمة، إلى جانب إصدار 23 رخصة جديدة لشركات مساهمة عامة ومقفلة خلال النصف الأول من العام الحالي، حيث استحوذ شهر مارس على النسبة الأعلى من عمليات التأسيس والإصدار بواقع 20 معاملة من بينها 17 معاملة إصدار رخص لشركات مقفلة، و3 معاملات لتأسيس شركات مساهمة مقفلة.

يأتي ذلك تزامنا مع الإجراءات التي اتخذتها «التجارة» بإعادة هيكلة وتبسيط إجراءات تأسيس الشركات المساهمة في النظام الآلي للوزارة وتقليصها لـ 24 ساعة دون الحاجة لمراجعة الوزارة، تماشيا مع رؤية كويت جديدة 2035، إذ أظهرت إحصاءات إدارة الشركات المساهمة أن إجمالي أعداد المعاملات التي قامت بها إدارة التراخيص التجارية خلال النصف الأول من العام، والمتعلقة بشركات الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري بلغت نحو 7333 معاملة، تنوعت ما بين إصدار ترخيص جديد، تجديد الترخيص، تغيير العنوان، تعديل النشاط، إلغاء الترخيص وترخيص بدل فاقد، حيث تركزت أغلب المعاملات على شركات الشخص الاعتباري بواقع 6468 معاملة فيما استحوذت شركات الشخص الطبيعي على 865 معاملة فقط خلال 6 أشهر.

وحل شهر مايو بالمرتبة الأولى من حيث عدد المعاملات المنجزة في هذا الإطار بواقع 1631 معاملة منها 1434 معاملة شخص طبيعي، و197 معاملة شخص اعتباري، تلاه شهر مارس بواقع 1365 معاملة، منها 1262 معاملة شخص طبيعي و103 أشخاص اعتباريين، فيما جاء شهر يناير بالمرتبة الثالثة بواقع 1390 معاملة، من بينها 1156 معاملة شخص طبيعي و234 معاملة شخص اعتباري.

وفي الإطار ذاته، شهد النصف الأول من العام الحالي إصدار 1064 ترخيصا جديدا ما بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري، بواقع 1004 تراخيص جديدة لأشخاص طبيعيين، و60 ترخيصا جديدا لأشخاص اعتباريين، تركز أغلبها في شهر مايو بواقع 243 إصدارا، فيما شهد كل من شهر يناير ومارس عدد إصدارات التراخيص الجديدة نفسها بواقع 192 ترخيصا، ثم شهر يونيو بواقع 166 ترخيصا.

من ناحية أخرى، بلغ إجمالي عدد تراخيص القطاعات التجارية المختلفة الصادرة خلال الأشهر الـ6 الأولى من العام الحالي 873 ترخيصا، توزعت على مختلف القطاعات التجارية، والتي تضم أنشطة التجارة العامة والخدمات المتصلة بها، وأنشطة صناعات المنسوجات والملبوسات والجلود والخدمات المتصلة بها وأنشطة قطاع الخدمات التجارية، حيث بلغت ذروة إصدار التراخيص في شهر مايو بواقع 187 ترخيصا، تلاه شهر مارس بواقع 170 ترخيصا، ثم شهر يناير بواقع 160 ترخيصا، ثم شهر يونيو بواقع 133 ترخيصا، ثم شهر فبراير بواقع 120 ترخيصا، وأخيرا شهر أبريل بواقع 103 تراخيص.

شركات الأشخاص

وعلى صعيد إدارة شركات الأشخاص، فقد شهدت الإدارة إنجاز ما إجماليه 34,86 ألف معاملة خلال الأشهر الـ6 الأولى من العام الحالي، تتعلق بالشركات الرئيسية وفروعها، ما بين إصدار ترخيص، تجديد ترخيص، تغيير عنوان، تغيير الاسم التجاري، حل وتصفية الشركة وإصدار فرع خليجي، حيث استحوذت معاملات الشركات الرئيسية على النصيب الأكبر بواقع 22,75 ألف معاملة، بينما استحوذت فروع الشركات على 12,1 ألف معاملة.

وفيما يتعلق بذروة تلك المعاملات، فقد كانت في شهر مارس الذي استحوذ على النصيب الأكبر من هذه المعاملات بواقع 7150 معاملة منها 4721 معاملة خاصة بالشركات الرئيسية و2429 معاملة خاصة بفروع الشركات، تلاه شهر مايو بواقع 6760 معاملة منها 4456 معاملة للشركات الرئيسية و2304 معاملات لفروع الشركات، فيما جاء بالمرتبة الثالثة شهر يناير بواقع 6665 معاملة، منها 4334 معاملة للشركات الرئيسية و2331 معاملة لفروع الشركات، ثم شهر أبريل بواقع 4793 منها 2996 معاملة للشركات الرئيسية و1797 معاملة لفروع الشركات، ثم شهر يونيو بواقع 4792 معاملة منها 3288 معاملة للشركات الرئيسية و1504 معاملات لفروع الشركات، وأخيرا شهر فبراير بواقع 4703 منها 2964 معاملة للشركات الرئيسية و1739 معاملة لفروع الشركات.

وبحسب إحصائيات شركات الأشخاص، يتبين أن معاملات إصدار تراخيص جديدة في هذا القطاع بلغت 10,09 آلاف معاملة، من بينها 6157 معاملة لشركات رئيسية، و3937 معاملة لفروع الشركات، فيما تم في الوقت نفسه حل وتصفية وإلغاء ترخيص لعدد 1146 معاملة، من بينها 289 معاملة لشركات رئيسية و857 معاملة لفروع الشركات، حيث حل شهر مارس بالمرتبة الأولى من حيث إصدار التراخيص الجديدة بواقع 2049 معاملة منها 1215 معاملة لشركات رئيسية، و834 معاملة لفروع الشركات، ثم شهر مايو بواقع 1992 معاملة منها 1240 لشركات رئيسية و752 لفروع الشركات، ثم شهر يناير بواقع 1845 معاملة منها 1084 معاملة لشركات رئيسية و761 معاملة لفروع الشركات، ثم شهر يونيو بواقع 1552 منها 1032 معاملة لشركات رئيسية و520 معاملة لفروع الشركات ثم شهر أبريل بواقع 1370 معاملة منها 1240 معاملة لشركات رئيسية و493 معاملة لفروع الشركات وأخيرا شهر فبراير بواقع 1286 معاملة منها 709 معاملات لشركات رئيسية و577 معاملة لفروع الشركات.

وبلغ عدد معاملات حل وتصفية الشركة وإلغاء الترخيص 1146 معاملة خلال الأشهر الـ6 الأولى من العام، فقد كان أبرزها خلال شهر مايو الذي شهد 314 معاملة، منها 60 معاملة لشركات رئيسية و254 معاملة لفروع الشركات، ثم شهر أبريل بواقع 259 معاملة منها 24 معاملة لشركات رئيسية و235 معاملة لفروع الشركات، ثم شهر يناير بواقع 166 معاملة منها 63 معاملة لشركات رئيسية و103 معاملات لفروع الشركات، ثم شهر مارس بواقع 146 معاملة منها 61 معاملة لشركات رئيسية و85 معاملة لفروع الشركات، ثم شهر يونيو بواقع 142 معاملة منها 37 معاملة لشركات رئيسية و105 معاملات لفروع الشركات وأخيرا شهر فبراير بواقع 119 معاملة منها 44 معاملة لشركات رئيسية و75 معاملة لفروع الشركات.

للخروج من حالة التذبذب والتراجع الحالية

106,7 ملايين دينار خسائر «البورصة».. والسوق بحاجة لمحفزات جديدة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس، في أولى جلسات الأسبوع الحالي، على تراجع، وسط انخفاض لـ7 قطاعات، فيما ارتفع 4 قطاعات، ليسجل السوق تراجعا في قيمته السوقية بقيمة 106,7 ملايين دينار، لتسجل القيمة الرأسمالية للسوق بنهاية تعاملات أمس 41,4 مليار دينار.

وقد أنهى السوق تعاملات أمس، على انخفاض المؤشر العام 18,06 نقطة ليبلغ مستوى 7011,06 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,26٪، وتم تداول 143 مليون سهم عبر 8254 صفقة نقدية بقيمة 32,18 مليون دينار. وقد ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 10,56 نقاط ليبلغ مستوى 5765,56 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,18٪ من خلال تداول 75,11 مليون سهم عبر 3917 صفقة نقدية، بقيمة 10,6 ملايين دينار، فيما انخفض مؤشر السوق الأول 28,8 نقطة ليبلغ مستوى 7676,29 نقطة بنسبة انخفاض 0,37٪ من خلال تداول 67,9 مليون سهم عبر 4337 صفقة بقيمة 21,5 مليون دينار. وفي سياق متصل، قال نائب رئيس أول لإدارة الأصول في شركة الاستثمارات الوطنية عمرو سرحان لـ«العربية.نت»، إن السوق الكويتية بحاجة الآن إلى محفزات جديدة للخروج من حالة التراجع والتذبذب التي تطغى عليها الآن. وأكد سرحان أن معضلة ارتفاع الفائدة محليا وعالميا للمستويات التي نشهدها الآن، أدت لتراجع أسهم البنوك في السوق الكويتية، خاصة أنه قبل نحو 3 ثلاث سنوات كانت أسعار الفوائد عند أدنى مستوياتها، وبالتالي فالشركات والمستثمرون الذين أخذوا قروضا طويلة الأمد في تلك الفترة يدفعون فوائد أقل، وأموالهم المودعة بالبنوك الآن تدر فوائد أكبر، وهذا يزيد الضغط على البنوك. وتابع بالقول: «رغم ما يعانيه قطاع البنوك، فهو سيظل العصب الاقتصادي للسوق الكويتية، ورهان المستثمرين لن يتخلى عن البنوك، حتى مع ارتفاع أسعار الفائدة، والتضخم، إضافة لبعض الشركات الكبرى مثل إجيليتي وزين هي الأخرى ستظل تمثل عامل جذب للمستثمرين».

«اتحاد المصارف»: البنوك تعطل أعمالها الخميس 28 الجاري بمناسبة المولد النبوي الشريف

شيخة العيسى

أعلنت مدير العلاقات العامة في اتحاد مصارف الكويت شيخة العيسى، أنه بمناسبة قرب حلول ذكرى المولد النبوي الشريف للسنة الهجرية 1445هـ فإن البنوك المحلية ستعطل أعمالها يوم الخميس 28 سبتمبر الجاري باعتباره عطلة رسمية، على أن تباشر أعمالها يوم الأحد 1 أكتوبر 2023، وذلك بناء على التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن.

وينتهز اتحاد مصارف الكويت هذه المناسبة ليتقدم بأطيب التهاني والتبريكات إلى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، وولي عهده الأمين سمو الشيخ مشعل الأحمد، ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، وشعب الكويت وجميع عملاء البنوك، سائلين الله العلي القدير أن يحفظ الكويت وشعبها، وأن يعيد هذه المناسبة على الجميع بالخير واليمن والبركات.

مع إعادة التوازن بسوق العمل وتحسن التضخم

«غولدمان ساكس»: «الفيدرالي» قد يتوقف عن رفع الفائدة في نوفمبر

كتب إستراتيجيون في بنك غولدمان ساكس أن من غير المرجح أن يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أسعار الفائدة في اجتماعه المقرر في يومي 31 أكتوبر ومطلع نوفمبر المقبل، كما توقعوا أيضا أن يرفع «المركزي» الأميركي توقعاته للنمو الاقتصادي في اجتماع السياسة النقدية هذا الأسبوع.

وكتب استراتيجيو البنك في تقريره: «في نوفمبر، نعتقد أن المزيد من إعادة التوازن في سوق العمل، والأخبار الأفضل بشأن التضخم، والنمو المحتمل في الربع الأخير سوف يقنع المزيد من الأطراف بأن لجنة السوق المفتوحة الاتحادية يمكن أن تتخلى عن رفع أسعار الفائدة لمرة أخيرة هذا العام». وبينما تحاول أطراف السوق قياس مسار السياسة النقدية لـ«لمركزي الأميركي»، قال بعض كبار المستثمرين، بما في ذلك «جي بي مورغان» لإدارة الأصول وجانوس هندرسون إنفستورز، إن البنك المركزي من المحتمل أن يكون قد انتهى من رفع أسعار الفائدة، في أعقاب أنشط دورة لتشديد السياسة النقدية منذ عقود، وفق «رويترز». وذكر الاستراتيجيون في بنك غولدمان ساكس أن العام المقبل قد يشهد تخفيضات «تدريجية» في أسعار الفائدة إذا استمر التضخم في التراجع. وقالوا أيضا إن البنك المركزي قد يرفع تقديراته للنمو الأميركي لعام 2023 إلى 2,1٪ من 1٪، عندما يقوم صناع السياسات بتحديث توقعاتهم الاقتصادية يوم الأربعاء المقبل، مما يعكس مرونة الاقتصاد.

بحسب تقرير لـ «ديلويت».. تضم السعودية ومصر والإمارات والمغرب والأردن

83,4 مليار دولار قد يضيفها «الميتافيرس» لاقتصادات 5 دول عربية بحلول 2035

أشار تقرير حديث إلى أن القيمة السوقية لقطاع الميتافيرس حول العالم قد تصل إلى 900 مليار دولار بحلول عام 2030، ووفقا لشركة الاستشارات «ديلويت»، يمكن أن تضيف الصناعة أكثر من 80 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنويا بحلول عام 2035.

واستنادا إلى توقعات استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بالميتافيرس عالميا، قدرت الدراسة أن تقنيات «الميتافيرس» يمكن أن تساهم على أساس سنوي بحلول 2035 بنحو 83,4 مليار دولار في اقتصادات 5 دول عربية، حيث قد يضيف ما بين 20,2 و38,1 مليار دولار لاقتصاد السعودية، وما بين 11,6 و22 مليار دولار للاقتصاد المصري، وقد تضيف ما بين 8,8 و16,6 مليار دولار لاقتصاد الإمارات، ونحو 2,6 إلى 5 مليارات دولار لاقتصاد المغرب، وما بين 0,9 و1,7 مليار دولار لاقتصاد الأردن.

وقالت الشركة في التقرير إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتميز بالتنوع والتغير السريع، حيث تسعى البلدان الغنية بالمواد الهيدروكربونية إلى تحقيق نمو مستدام من خلال التنويع، وإطلاق خطط تحول طموحة مثل «رؤية 2030» للسعودية ورؤية «الإمارات 2031». وأضاف التقرير: «تقع الرقمنة في قلب هذه الأمور، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن السعودية ستستثمر ما يقرب من 24,7 مليار دولار في التكنولوجيا بحلول 2025، وهو قد يكون الأعلى على مستوى العالم بحال مقارنة قيمة الاستثمار بالناتج المحلي الإجمالي، كما بدأت العمل على مشروع نيوم، وهو استثمار غير مسبوق بالمدن الذكية الجديدة على طول البحر الأحمر». كما أشار التقرير إلى أن 79٪ من الشركات في المنطقة تسعى لاستخدام تقنيات الميتافيرس في أعمالها.

وفي تصريحات خاصة لـ«العربية.نت»، قال الرئيس التنفيذي لشركة «Landvault» ساميول هوبر، وهي شركة تعمل في مجال تكنولوجيا الميتافيرس إن الرؤية الواضحة للحكومات المحلية والمؤسسات أن يصبحوا روادا في القطاع بحلول عام 2030 هو من أبرز أسباب اهتمام الشركات في مجال الميتافيرس بسوق دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة.

وأضاف هوبر: «هذه الرؤية التكنولوجية وضعتها الحكومة وهي التي أثارت الابتكار واللوائح التنظيمية الجذابة لهذه الشركات، دول مجلس التعاون الخليجي تتصدر باقي الدول من حيث حالات استخدام التقنية وطرحها، باعتبارها من أولى الدول التي تبنته».

وأشار إلى أن المنطقة شهدت العديد من المبادرات والمشاريع، مثل استراتيجية دبي الميتافيرس ودخول وزارة الاقتصاد الإماراتية إلى عالم الميتافيرس، وملتقى دبي الميتافيرس وتقنيات الميتافيرس في مشروع «نيوم» في السعودية.

وذكر أن «هذه المبادرات تعتبر دليلا واضحا للنهج النشط لدول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة بالتزامها بعهدها بأن تكون رائدة في قطاع العالم الافتراضي».

وتهدف استراتيجية دبي الميتافيرس إلى زيادة مساهمة القطاع إلى 4 مليارات دولار بحلول عام 2030 وزيادة مساهمته إلى 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة.

وتابع: «لقد لعبت الحكومات في المنطقة دورا حيويا في تثقيف الشركات والمستهلكين حول مستقبل وإمكانات التقنية».